

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business



المؤشر السعري
5986.8
بتغير قدره
+1.4
0.02%

الفائض التجاري للكويت مع اليابان يرتفع بنسبة 10,9%

نكرت وزارة المالية اليابانية ان فائض الكويت التجاري مع اليابان ارتفع بنسبة 10,9% في نوفمبر الماضي ليصل الى 960 مليون دولار على أساس سنوي. وأوضحت الوزارة في تقرير أولي ان إجمالي الصادرات الكويتية الى اليابان زاد بنسبة 12,6% لتبلغ 1,1 مليار دولار فيما قفزت الواردات من اليابان بنسبة 23,2% على أساس سنوي لتصل الى 166 مليون دولار. وأضاف ان فائض الشرق الأوسط التجاري مع اليابان تقلص بنسبة 8,4% ليصل الى 10,1 مليار دولار خلال الشهر الماضي وسط انخفاض الصادرات اليابانية للمنطقة بنسبة 74,5% على أساس سنوي.

بنهاية الميزانية الحالية وستأخذ المبلغ المتبقي من «مؤسسة البترول» على دفعات.. والشركة جنبت مخصصاً بقيمة 860 مليون دينار مع نهاية السنة المالية الماضية 500 مليون دينار «كاش» لدى «صناعة الكيماويات» لسداد غرامة «كيه-داو»

أرباحها السنوية عما تلو الآخر، حيث تحقق الشركة سنوياً 900 مليون دولار تدخل في الموازنة الختامية لمؤسسة البترول وبالتالي لن يكون هناك أي مشكلة في دفع الغرامة. وقالت أنه بعد تشكيل الحكومة الجديدة أصبحت اللجنة الوزارية المكلفة ببحث التداعيات المتعلقة بغرامة «كيه-داو» غير موجودة فعلياً، وذلك لتولي شخصيات جديدة في الحكومة ليحلوا محل الوزراء السابقين مثل وزير المالية مصطفى الشمالي ووزير العدل ووزير الإعلام، وبالتالي فإن هذه اللجنة من المفترض أن تصدر قرارها ليتسنى عملية الدفع وتحديد الدفعات.

وتساءلت المصادر عن أسباب تأخر الكويت في دفع الغرامة والتي تزيد من المبلغ الإجمالي للتعويض، حيث تقدر الفوائد اليومية للغرامة بـ 300 ألف دولار، وهذه الفوائد سترفع القيمة الإجمالية للغرامة إلى أكثر من 2,5 مليار دولار أو 2,6 مليار دولار شاملة الغرامة والفوائد عليها حتى تاريخ السداد.

وأضافت: «لقد تكبدت الكويت خسائر جسيمة بسبب إلغاء ذلك المشروع تتخطى نطاق الغرامة المفروضة، أولها خسائر رأسمالية نتيجة ضياع فرص الربحية الكبيرة لهذا المشروع، وثانيها خسائر اجتماعية نتيجة ضياع آلاف فرص العمل للمواطنين، والتي كان من المفترض أن يوفرها هذا المشروع، إضافة إلى الخسائر المتعلقة بسمة الكويت ومصداقيتها، والتي قد تتسبب في تراجع ثقة الشركات الأجنبية في الدولة، ومدى استعدادها للمشاركة في المشاريع بالكويت مستقبلاً».

واختتمت قائلة: «ما تحتاجه الكويت هو تغيير جوهري في النهج، فالمسؤولية بقدر السلطة، فعرض الصفة بشفافية ومهنية وحياض أمر حيوي لمحو انطباعات التاريخ، إن الخسارة الكبرى ليست في رقم التعويض، وإنما في خسارة تعظيم العائد من شركة إستراتيجية ترفع كثيراً من مستوى التعامل مع قطاع الصناعات البتروكيمياوية وهو الهدف المنسي في خطة التنمية».

● أحمد مغربي

والإتعاب، وفشلت الكويت في أغسطس الماضي عندما تم رفض الاستشكال والزام الكويت بدفع الغرامة. وقالت مصادر نفطية مسؤولة لـ «الإنباء» ان شركة صناعة الكيماويات البترولية قامت بتجنيب مخصص مالي يقدر بحوالي 860 مليون دينار خلال السنة المالية الماضية 2012/2011 وهو ما يعادل قيمة الغرامة المالية لإلغاء الصفقة البالغة 2,5 مليار دولار وبالفعل تم اعتمادها وإقرارها من قبل الجمعية العمومية العادية للشركة التي انعقدت في شهر يونيو الماضي أي عقب صدور الحكم بشهر ونصف الشهر.

وذكرت أن المعيار المحاسبي يفرض تجنيب مخصص من قبل كل من شركة صناعة الكيماويات البترولية ومؤسسة البترول والذي تم تخصيصه، وهو ما انعكس سلباً على ميزانية صناعة الكيماويات البترولية ومؤسسة البترول خلال 2012/2011، مشيرة إلى أن المخصص تم استخدامه كوديعة من قبل المؤسسة للاستفادة منه.

وحول السيناريو المقترح للدفع قالت ان لدى الشركة سيولة مالية «كاش» تقدر حالياً بحوالي 380 مليون دينار وسوف تصل بنهاية السنة المالية الحالية التي تنتهي بنهاية شهر مارس من العام المقبل إلى 500 مليون دينار، وبالتالي فإن الشركة ستقوم بدفع ما تمتلكه من سيولة إذا طلبت الجهات المختصة الدفع لشركة داو على أن يتم أخذ باقي المبلغ كدفعات من مؤسسة البترول الكويتية على أن تخضع من أرباح الشركة خلال العامين المقبلين.

وأكدت على أن مؤسسة البترول وشركة صناعة الكيماويات البترولية كيان واحد ولا ينبغي الحديث بأن مؤسسة البترول هي التي ستدفع الغرامة، لأنه في النهاية الغرامة ستدفع عن الجهة التي ستدفع، بيد أن المصادر عادت وأكدت على أن الغرامة ستدفع من قبل شركة الكيماويات البترولية. وكررت أن صناعة الكيماويات تكاد تكون الشركة الوحيدة في القطاع النفطي التي تتعاظم

صفقة الشراكة بين الكويت وداو كيميكا الأميركية ظلت قضية التعويض متداولة في غرفة التحكيم الدولية إلى أن صدر الحكم في شهر مايو الماضي بتغريم الكويت نحو 2,16 مليار دولار لانسحابها من الصفقة بالإضافة إلى الفوائد

كيميكا الأميركية البالغة 2,5 مليار دولار تمهيداً لعرضه على مجلس إدارة مؤسسة البترول وسعيًا لتغييره بعد فشل المجلس في الموافقة على بعض السيناريوهات التي طرحت خلال الأسبوعين الماضيين. فبعد 3 سنوات من إلغاء



لاتزال كواليس وسيناريوهات دفع الغرامة المالية لصفقة «كيه-داو» المجهضة تبحث في أروقة مؤسسة البترول الكويتية وشركة صناعة الكيماويات البترولية، حيث تم الانتهاء من وضع التصور النهائي لدفع الغرامة لمصلحة شركة داو

أعلى تصنيف مقارنة بالبنوك العربية

FitchRatings	Moody's	Standard & Poor's	بنك الكويت الوطني
AA-	Aa3	A+	بنك أبوظبي الوطني
AA-	Aa3	A+	سامبا (السعودية)
A+	Aa3	A+	QNB (قطر)
A+	Aa3	A+	مصرف الراجحي (السعودية)
A+	A1	A+	البنك الأهلي التجاري (السعودية)
A+	A1	A+	بنك الرياض
A+	A1	A+	البنك السعودي البريطاني
A+	Aa3	A	البنك السعودي الفرنسي
A	Aa3	A	

بإجماع مؤسسات التصنيف العالمية.

«بريتش بتروليوم» تسعى لتعديل بنود عقد حقل الرميلة النفطي مع الحكومة العراقية

تسعى «بريتش بتروليوم» لتغيير بنود عقدها مع الحكومة العراقية لحقل الرميلة النفطي بالعراق، في ظل التحديات التي تواجه شركات النفط الغربية لإنتاج المزيد من النفط في بلد لا يزال يعاني من ضعف البنية التحتية.

فمنذ أن وقعت «بريتش بتروليوم» العقد مع الحكومة العراقية عام 2009 قد التزمت برفع قيمة الإنتاج في الحقل الذي يعد أحد أكبر حقول النفط عالمياً ليصل إلى 2,85 مليون برميل لليوم الواحد.

وتسعى الشركة الآن إلى أن تعيد بنود العقد لتقلص نسبة الإنتاج عن طريق تقديمها عرضاً للحكومة بأن يتراوح الإنتاج ما بين 2 و 2,85 مليون برميل لليوم.

وتأتي هذه الخطوة في ظل ما تعانيه هذه الشركات من ضعف البنية التحتية والمشاكل البيروقراطية التي تعوق نمو صناعة النفط في العراق والتي تضغط على شركات النفط هناك بما يجعلها تعيد خططها الإنتاجية.

جاء ذلك بعد عزوف كبرى الشركات العالمية وتخليها عن حقول جنوب العراق والتوجه للبيئة الأكثر جاذبية في كردستان العراق مثلما فعلت اكسون موبيل والتي وقعت عقد استكشاف مع حكومة إقليم كردستان العام الماضي مع خروجها من حقل غرب قرنة بجنوب العراق.

فيما قال المدير الإقليمي لشركة بريتش بتروليوم في العراق مايكل تاو تشيند في مقابلة مع صحيفة فايننشال تايمز ان ذلك قد يجعل السلطات العراقية توافق على تقليص الإنتاج لحقل الرميلة الذي ينتج حالياً نحو 1,35 مليون برميل يوميا أكثر من ثلث إنتاج النفط العراقي.

يذكر أن احتياطي النفط العراقي يحتل المركز الخامس عالمياً، فقد وقعت الحكومة العراقية 19 عقداً مع شركات النفط العالمية عام 2008 كان الكثير من تلك العقود لإعادة تأهيل حقول النفط الضخمة في الجنوب مثل الرميلة وغرب قرنة.

وكان الهدف من كل ذلك هو زيادة الإنتاج النفطي للعراق حسبما كان مخطط له مبدئياً، فقد كانت الحكومة العراقية تسد الشركات مقابل كل برميل على أمل ان يصل الإنتاج العراقي من النفط إلى 12 مليون برميل يوميا.

لكن معظم المحللين أكدوا ان هذا امر غير واقعي ولن يتحقق، وتسرى وكالة الطاقة الدولية بانها تتوقع ان يتضاعف الإنتاج النفطي العراقي ليصل فقط إلى 6,1 ملايين برميل لليوم بحلول عام 2020.

● مدحت فأخوري

الوطني
NBK
الأكثر أماناً

بنك الكويت الوطني
National Bank of Kuwait
nbk.com